

Distr.
GENERAL

A/AC.109/1999/8
4 June 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

أنغيلا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٢ - ١	لمحة عامة
٣	١٠ - ٣	التطورات الدستورية والسياسية
٣	٦ - ٣	الدستور
٤	٧	الأحزاب السياسية والانتخابات
٤	١٠ - ٨	الخدمة المدنية
٥	٢٨ - ١١	الأحوال الاقتصادية
٥	١٤ - ١١	لمحة عامة
٥	١٩ - ١٥	المالية العامة
٦	٢٢ - ٢٠	الزراعة ومصائد الأسماك
٧	٢٤ - ٢٣	التنمية الصناعية
٧	٢٥	النقل والاتصالات والمرافق الأساسية الأخرى
٧	٢٧ - ٢٦	البناء
٨	٣٠ - ٢٨	الخدمات المالية

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٨	٣١ - ٣٢	حاء - البيئة
٩	٣٣ - ٣٥	طاء - السياحة
٩	٣٦ - ٣٨	ياء - الخطة القطرية للسياسة العامة
١٠	٣٩ - ٤٩	رابعاً - الأحوال الاجتماعية
١٠	٣٩ - ٤٠	ألف - لمحة عامة
١٠	٤١	باء - التأهب للكوارث واثقائها
١١	٤٢ - ٤٤	جيم - الصحة العامة
١١	٤٥ - ٤٦	دال - التعليم العام
١٢	٤٧ - ٤٩	هاء - حقوق الإنسان
١٢	٥٠	خامساً - المشاركة في المنظمات الدولية
١٣	٥١ - ٥٣	سادساً - مركز الإقليم في المستقبل
١٣	٥١	ألف - موقف حكومة الإقليم
١٣	٥٢	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٥	٥٣	جيم - نظر الجمعية العامة في المسألة

أولا - لمحة عامة

١ - تقع أنغيلا^(١) على بُعد ٢٤٠ كيلومترا شرقي بورتوريكو، و ١١٣ كيلومترا شمال غربي سانت كيتس ونيفيس، و ٨ كيلومترات إلى الشمال من سانت مارتن. وتبلغ مساحة اليابسة في الإقليم ٩٦ كيلومترا مربعا، ويضم الإقليم عددا من الجزيرات القريبة من الشاطئ، ويبلغ أقصى طول للجزيرة الرئيسية ٢٦ كيلومترا وأقصى عرض لها ٥ كيلومترات. وعاصمة أنغيلا هي "ذي فالي" (The Valley).

٢ - ووفقا للمعلومات التي قدمتها السلطة القائمة بالإدارة، يبلغ عدد سكان أنغيلا حوالي ٩١٥ ١١ نسمة^(٢).

ثانيا - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - الدستور

٣ - كانت أنغيلا محتلة من قبل المستوطنين البريطانيين والأيرلنديين في عام ١٦٥٠. وبين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٢، كانت تجري إدارة أنغيلا ضمن كيان فيدرالي واحد يضم أيضا سانت كيتس ونيفيس؛ ولكن أنغيلا طلبت الانفصال في الستينات وأصبحت في السبعينات تحت الإدارة المباشرة للمملكة المتحدة. وأصبح الإقليم إقليما منفصلا تابعا للمملكة المتحدة (الآن من أقاليم ما وراء البحار) في عام ١٩٨٠^(٣).

٤ - تتألف حكومة أنغيلا من حاكم ومجلس تنفيذي ومجلس نواب. ويتولى الحاكم، الذي تعينه الملكة، مسؤولية الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي، بما في ذلك الشرطة، والخدمة العامة. وهو يتمتع أيضا بسلطات تشريعية خاصة به تحت سلطة وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة. وفيما يتعلق بجميع الشؤون الأخرى، عليه أن يتشاور مع المجلس التنفيذي^(٤) وأن يتصرف وفقا لمشورته.

٥ - وقانون أنغيلا هو القانون العام للمملكة المتحدة، فضلا عن جميع التشريعات التي ورثتها عن الدولة المرتبطة السابقة، سانت كيتس ونيفيس - أنغيلا، حتى آب/اغسطس ١٩٧١، والتشريعات التي سنت محليا منذ ذلك التاريخ. وتتولى تطبيق القانون المحكمة العليا لشرق الكاريبي، التي تتألف من محكمة استئناف ومحكمة عليا، ومحاكم اختصاص جزئي ومحاكم محلية.

٦ - وفي آذار/ مارس ١٩٩٩، أصدرت حكومة المملكة المتحدة كتابا أبيض بشأن العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار بعنوان "الشراكة من أجل التقدم والازدهار - بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار". ويرد نص هذا الكتاب الأبيض في مرفق الوثيقة A/AC.109/1999/1؛ وترد التوصيات الرئيسية التي قدمها في الفقرة ٥٢ أدناه.

باء - الأحزاب السياسية والانتخابات

٧ - أسفرت الانتخابات العامة التي أجريت في آذار/ مارس ١٩٩٩ عن إعادة انتخاب الحكومة الائتلافية التي يرأسها حزب أنغولا الموحد والحزب الديمقراطي لأنغولا. وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات ٧٣ في المائة^(٤). أما الحزبان السياسيان الآخران النشطان في أنغولا فهما التحالف الوطني لأنغولا، والأنغيليون العاملون من أجل صلاح الحكم. ومن المقرر إجراء الانتخابات الوطنية التالية في آذار/ مارس ٢٠٠٤.

جيم - الخدمة المدنية

٨ - بتمويل من السلطة القائمة بالإدارة، أجرت حكومة الإقليم استعراضا للقطاع العام وأعدت تصميمه خلال السنوات الثلاث الماضية. وقد حقق مشروع تنمية القطاع العام حتى الآن الإنجازات التالية:

(أ) قِيّمت الوظائف وحددت نوعيتها ودرجاتها، مما أدى إلى ارتفاع المرتبات؛

(ب) وُضِعَ نظام لإدارة الأداء ونفذ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩؛

(ج) أنجزت عملية لترشيد المؤسسات وجرى تقديم تقرير وتوصيات؛

(د) أخذ بنموذج استراتيجي للخدمة العامة، وطبقت الخدمة العامة استعمال منهجية وضع النماذج الاستراتيجية؛

(هـ) أجريت استعراضات للأداء والكفاءة وقدمت توصيات من أجل إسناد أداء المهام غير الأساسية للوزارات والإدارات إلى شركات، أو الاستعانة لأدائها بمصادر خارجية أو تحويلها إلى القطاع الخاص، أو سيجرى الاضطلاع بذلك في المستقبل.

٩ - وفي عام ١٩٩٩، ستواصل حكومة الإقليم التركيز على الاستعانة بمصادر خارجية بالتحويل إلى القطاع الخاص فيما يتعلق بالخدمات غير الأساسية وباحتياجات التدريب للخدمة العامة.

١٠ - ووفقا لعرض ميزانية عام ١٩٩٩، ساهمت الحكومة المركزية بحوالي ١٣,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأنغولا لعام ١٩٩٨، وهو يمثل انخفاضا بالنسبة لمساهمتها في عام ١٩٩٧ التي بلغت نسبتها ١٤,٤٢ في المائة.

ثالثا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١١ - على مدى السنوات العشر الماضية، سجل اقتصاد أنغويلا نموا سنويا (فيما عدا ١٩٩٥ و ١٩٩٦، حين أصاب إعصار لويس الاقتصاد بأضرار بالغة). وفي عام ١٩٨٩، بلغ الناتج المحلي الإجمالي قرابة ١٣٥ مليونا من دولارات منطقة شرق الكاريبي، وفي عام ١٩٩٨ بلغ قرابة ٢٤٥ مليونا من دولارات منطقة شرق الكاريبي^(٥).

١٢ - وكما ذكر وزير المالية في البيان الذي أدلى به بشأن الميزانية في عام ١٩٩٩ "إن سعي أنغويلا إلى تحقيق التنمية قد تأثر وسيؤثر بشكل رئيسي باقتصادنا الشديد الصغر والانفتاح وكذلك بالوضع الدستوري لإقليمنا التابع. وتؤدي هذه الظروف المحيطة دورا رئيسيا في تحديد طبيعة ونطاق فرص التنمية المتاحة أمامنا، وكذلك نطاق الخيارات الاستراتيجية المتوفرة لنا"^(٦).

١٣ - وللاستفادة من هذه الفرص، تعتزم حكومة الإقليم التركيز على "الاندماج في الاقتصاد العالمي"، وعلى وجه الخصوص من خلال التركيز على تسويق السياحة والخدمات المالية الخارجية في السوق العالمية والتركيز أيضا على تنويع قاعدة الإيرادات.

١٤ - ويتوقع لاقتصاد أنغويلا أن ينمو بمعدل يقارب ٤ في المائة^(٧).

باء - المالية العامة

١٥ - في المتوسط، نمت الإيرادات العامة بنسبة ١١ في المائة سنويا بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٧، فقد زادت من ٣٧,٤٥ مليونا من دولارات شرق الكاريبي في عام ١٩٩٤ إلى ٥٥,١٧ مليونا من دولارات شرق الكاريبي في عام ١٩٩٧. وكان من المتوقع أن تصل الإيرادات العامة في عام ١٩٩٨ إلى ٥٧,٨ مليونا من دولارات شرق الكاريبي؛ إلا أن الشحن العابر للسلع من بلدان ثالثة إلى الاتحاد الأوروبي عاد بإيرادات ضخمة غير متوقعة (حوالي ١٤,٢ مليونا من دولارات شرق الكاريبي في عام ١٩٩٨). وبالتالي بلغت الإيرادات العامة الفعلية ٦٦,٧ مليونا من دولارات شرق الكاريبي بنهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

١٦ - ووفقا للتقارير الصحفية، فإن اقتصادات الشحن العابر هي كالتالي: تحصل سفن الشحن من بلدان ثالثة على حوافز مالية بسيطة لتشجيعها على المرور بأنغويلا؛ وتدفع هذه السفن رسوم استيراد على شحن البضائع على أساس تقييم يجري للبضائع تحسم منه تكاليف الشحن إلى الجهة المقصودة. وعندما تصل هذه السفن إلى أوروبا، لا تفرض عليها رسوم لأن البضائع قد نقلت عمليا من أحد أقاليم ما وراء البحار للمملكة المتحدة^(٨). وقد أوقفت عمليات الشحن العابر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ نتيجة شواغل أثارها السلطة

القائمة بالإدارة بشأن هذه الممارسة؛ ولكنها استؤنفت في شباط/فبراير ١٩٩٩^(٩) بعد إجراء محادثات بين حكومة الإقليم والمملكة المتحدة.

١٧ - واقترح المصرف المركزي لمنطقة شرق الكاريبي أن تعتبر حكومة الإقليم هذا الدخل دخلاً طارئاً^(١٠). وبناءً على ذلك، خصصت حكومة الإقليم، في ميزانية عام ١٩٩٩، هذا الدخل لاستثمار القطاع العام ذي الأولوية بدل تخصيصه لنفقات متكررة. وتعتزم حكومة الإقليم مواصلة الاستفادة من مصدر الدخل هذا وتتوقع "توليد قدر أكبر من الإيرادات من هذا المصدر في عام ١٩٩٩ عما حققته في عام ١٩٩٨. وسيتمدد برنامج الاستثمار الرأسمالي على هذا المصدر، وخصوصاً في مواجهة انخفاض منح المساعدة الإنمائية التي يقدمها الشركاء المانحون التقليديون"^(١١).

١٨ - وبالنسبة لعام ١٩٩٨، قدرت الإيرادات المتكررة بمبلغ ٥٧,٨ مليوناً من دولارات شرق الكاريبي والنفقات المتكررة بمبلغ ٥٥,٠٢ مليوناً من دولارات شرق الكاريبي، مما أدى إلى فائض في الإيرادات المتكررة على النفقات المتكررة قدره ٢,٧٩ من ملايين دولارات شرق الكاريبي. وبالنسبة لعام ١٩٩٩، يتوقع أن تبلغ الإيرادات المتكررة (لا تشمل الشحنات العابرة إلى الاتحاد الأوروبي) ٦٣,٤٧ مليوناً من دولارات شرق الكاريبي وأن تبلغ النفقات المتكررة ٦٣,١ مليوناً من ملايين دولارات شرق الكاريبي. وكما أشير إليه أعلاه، يتوقع أن تأتي المساهمة المحلية في النفقات الرأسمالية من إيرادات الشحن العابر؛ ولكنه، كما كان الحال في السنوات السابقة، يتوقع تمويل النفقات الرأسمالية بشكل رئيسي من المنح الخارجية.

١٩ - ووفقاً للكتاب الأبيض المذكور أعلاه، بلغت الإيرادات العامة في عام ١٩٩٨ ما مجموعه ٧٢,٣ مليوناً من دولارات شرق الكاريبي، وبلغت النفقات ٧١ مليوناً من دولارات شرق الكاريبي، وبلغ معدل النمو المسقط للنتائج المحلي الإجمالي ٧,١ في المائة. ولا تزال رسوم الاستيراد وضرائب المجاملة تشكل المصدر الرئيسي للإيرادات.

جيم - الزراعة ومصائد الأسماك

٢٠ - النشاط الزراعي في أنغيلا محدود للغاية بسبب مجموعة من العوامل، منها عدم خصوبة التربة وضيق مساحة الأرض الصالحة للزراعة وعدم انتظام سقوط الأمطار. وعلى الرغم من أحوال الجفاف السائدة ومعدلات هطول الأمطار التي لا يمكن التنبؤ بها في أنغيلا، لا تزال الزراعة تؤدي دوراً كبيراً كمصدر رزق للسكان المحليين (انظر A/AC.109/2016، الفقرتان ١٤ و ١٥).

٢١ - وشملت المبادرات الزراعية التي اتخذت مؤخراً، توسيع نظام الري بالتنقيط وتعزيز إنتاج الفاكهة لأغراض تجارية وتنمية زراعة البساتين والجنانة. وتركزت الأنشطة الأخرى حول تربية الدواجن لأغراض تجارية وتربية الأرانب والنحل. ويجري استحداث تقنيات جديدة في إنتاج الثروة الحيوانية وحفظ العلف^(١٢).

٢٢ - وصيد السمك من أهم الأنشطة الاقتصادية في أنغويلا التي تنتج سنويا ما بين ٣٠٠ و ٥٠٠ طن من الأسماك وجراد البحر والقشريات وتصدر جزءا من الإنتاج إلى الجزر المجاورة. ويهدف مشروع تطوير مصائد الأسماك بالخيوط الطويلة، الذي تموله جزئيا السلطة القائمة بالإدارة، إلى تحسين صناعة مصائد الأسماك في أنغويلا وتخفيف الضغط على الأرصد السمكية في المناطق القريبة من الشاطئ.

دال - التنمية الصناعية

٢٣ - بدأت في ١٩٩٧ المحادثات مع شركة بيل للأنشطة الفضائية في الولايات المتحدة، لبناء منصات إطلاق الأقمار الصناعية من جزيرة سمبريرو التي تبعد ٣٠ ميلا شمالي غرب أنغويلا. وتعتزم الشركة أن تطلق صواريخ تحمل أقمارا صناعية لأغراض تجارية. وقد ورد في بيان ميزانية عام ١٩٩٩ الذي عرضه وزير المالية أن هذا المشروع قادر على أن يتيح كما وافرا من الأنشطة التجارية التي تتمحور حوله ومن فرص العمل ومصادر الدخل لشعبنا، وإيرادات للحكومة. وهو لن يزيد، في الأثناء، من توازن اقتصادنا فحسب، بل وسيقفز بنا إلى صدارة دنيا الأعمال التجارية في مجال التكنولوجيا المتطورة^(١).

٢٤ - ولمعالجة الشواغل البيئية وشروط القواعد التنظيمية، أمرت شركة بيل للأنشطة الفضائية بإجراء تقييم لما يترتب على أنشطتها من أثر في البيئة في جزيرة سمبريرو وفي المياه المحيطة بها. وتقول الشركة إن عملياتها لن يترتب عليها في البيئة سوى أثر لا يكاد يذكر إن وجد. وقد فرغ من إعداد هذه الدراسة وعرضت على حكومة أنغويلا والسلطة القائمة بالإدارة للنظر فيها^(٢).

هاء - النقل والمواصلات والمرافق الأساسية الأخرى

٢٥ - تصل بين أجزاء الإقليم شبكة من الطرق المتعددة الأغراض تمتد ١٠٠ كيلومتر تقريبا وميناءان رئيسيان ومطاران. وفي السنوات الأخيرة، أنجزت عدة مشاريع رئيسية تهدف إلى تحسين الهياكل الرأسالية، من بينها مثلا مرساة جديدة في جزيرة هاربور^(٣).

واو - البناء

٢٦ - يساهم قطاع البناء - بعد السياحة - بثاني أكبر حصة في الناتج القومي الإجمالي، ومن المتوقع أن تصل حصته في الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٨ إلى ١٥,٠٩ في المائة. ويتوقف ناتج هذا القطاع إلى حد بعيد على مدى إقبال القطاعات الاقتصادية الأخرى عليه ويستمد وجوده منها، ولذا فهو مقياس ممتاز لتقدير مستوى الاستثمارات الجديدة الوافدة على الاقتصاد.

٢٧ - وللتخفيف من الطابع المتقلب لهذا القطاع، ستقوم حكومة الإقليم "برصد وتيرة نموه للتأكد من أنها تسير توفر العمالة المحلية ولا تستدعي استقدام عمال بأعداد كبيرة من خارج الإقليم. وسيساعد ذلك

في تحقيق الاستقرار في نمو القطاع وسيحد من ظاهرة اشتداد وتيرة نشاطه في فترات دورية دون أخرى^(٦).

زاي - الخدمات المالية

٢٨ - أنغولا بلد تعفي تشريعاته من الضرائب وقد تم العمل على جعله قبلة للأعمال المصرفية الخارجية باعتباره إقليما مستقرا سياسيا من أقاليم المملكة المتحدة لما وراء البحار. ووضعت حكومة الإقليم مجموعة شاملة من التشريعات الخاصة بالشركات والأعمال المالية الخارجية من بينها مرسوم الشركات ومرسوم الشركات ذات المسؤولية المحدودة ومرسوم شركات الأعمال التجارية الدولية. وتكاليف إنشاء الشركات في أنغولا واستصدار تراخيصها، هي تكاليف تنافسية ويسري هذا القول أيضا على تكاليف إدارة الشركات. ومن الحوافز التي تنطبق في حالة إنشاء المصارف الخارجية والصناديق الاستثمارية، أنه لا توجد قيود على أسعار الصرف أو تضييقات على نقل السندات المالية وأنه يمكن الاحتفاظ بالأرباح خارج البلد وتحويلها إلى الوطن بحرية. وقد تحدث وزير المالية في البيان الذي قدم فيه ميزانية عام ١٩٩٩ عن مستقبل قطاع الخدمات المالية، فقال:

"الطلب على الخدمات المالية الخارجية كبير وقوي ومتنوع. ولهذا، لن تجدي نفعا أي جهود تبذلها البلدان المتقدمة النمو للحيلولة دون نمو هذه الصناعة. فبالرغم من مشكلة غسل الأموال ولا سيما الأموال المتأتية من الاتجار بالمخدرات، لا تزال الخدمات المالية الدولية صناعة نظيفة ومشروعة إلى حد بعيد، وضاربة في القدم، وهي صناعة اعتمد عليها عدد من البلدان لكسب إيرادات كبيرة وإتاحة موارد للدخل وفرص للعمل. بل إن هذه الصناعة ستشهد مزيدا من النمو في السنوات القليلة القادمة لأن منظمي المشاريع في جميع أنحاء العالم يعكفون على وضع العمليات والهيكل للاستفادة من الإمكانيات الهائلة التي تتيحها شبكة إنترنت في مجالات التجارة بأنواعها"^(٧).

٢٩ - وتدعم السلطة القائمة بالإدارة تنمية قطاع الخدمات المالية، من خلال مدير الخدمات المالية الذي تعينه وبوضع شبكة للتسجيل المحوسب عبر الإنترنت^(٨). ويتوقع من شبكة أنغولا التجارية للتسجيل على الإنترنت، التي تقدم، على مدار الساعة، خدمات تسجيل الشركات على الإنترنت، أن تدر في المدى المتوسط، عائدات كبيرة للاستثمارات التي وظفت فيها وتبلغ ٣,٤ مليون وحدة نقدية أوروبية.

٣٠ - وبلغت في عام ١٩٩٨، الموارد المتأتية من قطاع الخدمات المالية ١,٧ مليون وحدة نقدية أوروبية، وتتوقع حكومة الإقليم أن الإيرادات، في حالة اعتماد خطة تسويق أكثر صرامة، ستتجاوز الضعف في عام ٢٠٠١ وستصبح ٥ ملايين وحدة نقدية أوروبية.

حاء - البيئة

٣١ - وفقا للمعلومات الواردة من السلطة القائمة بالإدارة، تتوفر لأنغولا شعبا مرجانية هي من أكبر الشعب المرجانية الممتدة في شرقي منطقة البحر الكاريبي. ويمثل تنوع الكائنات الحية في شواطئها ومياهاها (بما في ذلك الأسماك، وطيور البحر، والسلاحف البحرية)، أهم ما فيها من ثروات طبيعية.

٣٢ - وتنفذ حاليا في أنغولا عدة مشاريع كبيرة لحفظ الطبيعة من بينها مثلا، مبادرة داروين للمملكة المتحدة التي تتولى فيها المملكة المتحدة تمويل مشروع لحفظ طيور البحر، وترمي المبادرة إلى الاستعانة بما للمملكة المتحدة من قدرات علمية وتعليمية وتقنية في مجال حفظ الأنواع في العالم والاستفادة منها على نحو مستدام. وفي شراكة مع وزارة التخطيط والصندوق الاستثماراني لأنغولا، بدأت إدارة مصادم الأسماك والموارد البحرية في تنفيذ مشروع نموذجي للعناية بكثبان الرمال وتوعية الناس بأهمية هذه المعالم الطبيعية. وتمول هذا المشروع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الصناعية من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتديره منظمة دول شرقي منطقة البحر الكاريبي^(١٢).

طاء - السياحة

٣٣ - بذلت حكومة أنغولا جهودا مضاعفة للنهوض بالسياحة وتنويع منتجها السياحي الذي يتضح جدوى الاستثمار فيه. وأصبح مجلس السياحة هو المسؤول الإداري والمالي عن قطاع السياحة مما ساهم بدرجة كبيرة في الجهود التي تبذلها أنغولا لتسويق منتجها السياحي من خلال زيادة تعبئة الموارد لتمويل الأنشطة الترويجية وتنفيذ خطة استراتيجية لتسويق السياحة وضعت في إطار برنامج النهوض بالسياحة في منطقة البحر الكاريبي الذي يموله الاتحاد الأوروبي، فضلا عن مشروع للنهوض بالسياحة والترويج لها، تموله المملكة المتحدة^(١٣).

٣٤ - في عام ١٩٩٧، بلغ مجموع عدد السياح الذين زاروا البلد ٤٣ ١٨١ سائحا أي بزيادة نسبتها ١٥,١ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٦ الذي بلغ فيه عدد السياح ٤٩٨ ٣٧ سائحا، وسجلت أكبر زيادة في أشهر الشتاء إذ ارتفع عددهم بنسبة ٢٥,٧ في المائة عما كان عليه في نفس الفترة من عام ١٩٩٦. وارتفع عدد السياح الذين توقفوا في البلد في عام ١٩٩٦ بنسبة ١,٦ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٧، وإن كانت نتائج الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٨ تشير إلى أن عددهم قد انخفض بنسبة ٦,٣ في المائة عما كان عليه في نفس الفترة من عام ١٩٩٧.

٣٥ - ويساهم قطاع السياحة بأكثر حصة في الناتج القومي الإجمالي، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة وذلك، من خلال ارتباطه بقطاعات البناء والزراعة والصيد والأعمال المصرفية والمالية والمواصلات والتجارة. وكانت النسبة المقدرة للمساهمة المباشرة لهذا القطاع في الناتج الإجمالي لعام ١٩٩٨، ما نسبته ٣١,٢٤ في المائة (استنادا لإيرادات الفنادق والمطاعم). ولما كان الحد من اعتماد اقتصاد البلد على السياحة من بين الأهداف المعلنة لحكومة الإقليم، ينبغي ألا ينظر ببساطة إلى هذا التراجع في نسبة حصة السياحة في الناتج الإجمالي، على أنه تطور سلبي. فقد يكون علامة على أنه قد حصل عموما تراجع في الاعتماد على السياحة وأن الاقتصاد قد أصبح أكثر تنوعا وتوازنا في جميع قطاعاته^(١٤).

ياء - الخطة القطرية للسياسة العامة

٣٦ - في آب/أغسطس ١٩٩٣، وقعت أنغولا مع المملكة المتحدة الخطة القطرية الأولى للسياسة العامة وتغطي الفترة من ١٩٩٣/١٩٩٤ إلى ١٩٩٦/١٩٩٧. وكانت تلك أول خطة تتفق عليها السلطة القائمة بالإدارة

وإقليم مستقل من منطقة البحر الكاريبي. وقد بينت التزام كل من حكومة أنغويلا والمملكة المتحدة بسياسة جديدة أوثق تعاوناً قوامها الحوار والشراكة.

٣٧ - وستناقش الاستراتيجية الإنمائية لمستقبل أنغويلا في سياق الخطة القطرية القادمة للسياسة العامة التي ستجرى المفاوضات بشأنها في عام ١٩٩٩. وستكون الغاية منها، الوصول تدريجياً بأنغويلا في السنة المالية ٢٠٠١-٢٠٠٢، إلى مرحلة الاستغناء عن المساعدة الرأسمالية المقدمة من المملكة المتحدة مع مواصلة تقديم الدعم لها لتحقيق الإدارة الاقتصادية والمالية السليمة والحكم الرشيد.

٣٨ - وقد ذكرت السلطة القائمة بالإدارة أن الهدف الرئيسي من برنامج المساعدة الإنمائية لأنغويلا، هو أن تدعم في مرحلة انتقالية النمو الاقتصادي والاكتفاء الذاتي من خلال الإدارة الاقتصادية والمالية الرشيدة والمساعدة في الأثناء في تأمين الاحتياجات الأساسية بما في ذلك تزويد قطاع التعليم بالهيكل الأساسية التي لا بد منها.

رابعا - الأحوال الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٣٩ - يتضح من المؤشرات الاجتماعية أن مقارنة أنغويلا مع بلدان المنطقة في ضوء دليل التنمية البشرية تنتهي لصالحها، فمعدل وفيات الأطفال منخفض والعمر المتوقع عند الولادة ٧٥ عاماً ونسبة إمام الكبار بمبادئ القراءة والكتابة ٩٥ في المائة ومعدل البطالة يكاد لا يذكر. وتبلغ نسبة العمال المحليين العاملين في قطاع السياحة إلى عددهم البالغ ٠٠٠ ٤ عامل، ٢٥ في المائة تقريباً، ونسبة العاملين منهم في الخدمة المدنية ١٦ في المائة وفي الأعمال الزراعية غير المتفرغة ١٠ في المائة ويعيش ٥ في المائة منهم على إعانات دعم الدخل. أما البقية ونسبتهم ٤٤ في المائة، فيعملون في أنشطة القطاع الخاص بما في ذلك المشاريع الصغيرة.

٤٠ - وقد سجلت في المعونات المقدمة إلى المحتاجين من المواطنين المسنين وفي المنح المالية المقدمة للأطفال المحتاجين، زيادات كبيرة حصلت في عدة مناسبات في السنوات الخمس الأخيرة. وقد أعربت حكومة الإقليم عن أملها في أن تمضي في عام ١٩٩٩ قدماً في هذا الاتجاه.

باء - التأهب للكوارث وارتقائها

٤١ - أنغويلا عضو في الوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث. وفي نهاية العام الماضي، وافق مكتب الجماعة الأوروبية للمساعدة الإنسانية على تمويل مشروع لتلك الوكالة بمبلغ قدره ٤٥٠ ٠٠٠ وحدة نقدية أوروبية، بغية تعزيز أنشطة التأهب للكوارث على أساس إقليمي وستحسن مشاركة أنغويلا في

هذا المشروع من قدرتها على التصدي للكوارث الطبيعية وغيرها من الحالات الطارئة^(٤). وبالإضافة إلى ذلك، ستستفيد أنغيلا من أنشطة مشروع الحد من الكوارث في منطقة البحر الكاريبي وهو مشروع مشترك بين منظمة الدول الأمريكية ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية.

جيم - الصحة العامة

٤٢ - لا تزال الحكومة ملتزمة بالتوصل في عام ٢٠٠٠ إلى تقديم الرعاية الصحية الأولية لجميع الأنغليين. ويقدم الخدمات الصحية في الإقليم مستشفى كودتيج هوسبتل وسعته ٢٤ سريرا ومستشفى برينسيس إلكسندرا هوسبتال وسعته ٣٦ سريرا وتمول المملكة المتحدة هذا المرفق.

٤٣ - وسيستخدم مختبر أنشئ مؤخرا في تحسين مراقبة وفحص المياه والمياه المستعملة في أنغيلا. وفي سياق التعاون التقني مع المملكة المتحدة ألحق بوزارة الصحة مكتب لمساعدة الموظفين المحليين على تطوير المختبر ليصبح في غضون السنتين القادمتين قادرا على إجراء جميع العمليات.

٤٤ - وستواصل الحكومة في عام ١٩٩٩ تركيزها على مسائل من قبيل تمويل الرعاية الصحية وإدارة وتشغيل نظام الرعاية الصحية وتحسين الخدمة المقدمة إلى المستفيدين من هذا القطاع.

دال - التعليم العام

٤٥ - التعليم مجاني وإلزامي للذين سنهم بين ٥ و ١٤ عاما. وهناك ست مدارس حكومية ابتدائية والمدرسة الحكومية الثانوية Albena Lake-Hodge Comprehensive. وفي إطار سياسة الحكومة لتمكين أنغيلا من سد احتياجاتها الحالية والمقبلة، تعالج مشكلة الاكتظاظ ببناء مجمع آخر فضلا عن إصلاح المناهج الدراسية.

٤٦ - واستنادا لميزانية عام ١٩٩٩، ستذهب أكبر زيادة في النفقات المتكررة إلى التعليم إذ ستخصص له ١٠,٣٧ مليون وحدة نقدية أوروبية مقارنة بالمبلغ الذي خصص له في عام ١٩٩٨ وقدره ٨,٣٥ مليون وحدة نقدية أوروبية. وأجريت في العام الماضي مراجعة كبيرة للنظام وأعد مشروع خطة خماسية للنهوض بقطاع التعليم. وسيبدأ تنفيذ هذه الخطة في عام ١٩٩٩. وستركز الخطة على تحسين الجوانب المادية والبيئية وتطوير المناهج وتوسيع التعليم الخاص وزيادة الدعم المقدم إلى التعليم في المرحلة المبكرة من الطفولة وترشيد التعليم المهني وتوسيع تعليم المهارات الحاسوبية وتطوير الجوانب الإدارية للتعليم وتطوير الكفاءات المهنية لمديري المدارس والأساتذة. وتمول هذا المشروع حكومة المملكة المتحدة بمبلغ قدره ٢,٧٢ مليون جنيه استرليني وتمول حصة منه حكومة أنغيلا.

هاء - حقوق الإنسان

٤٧ - يخضع الإقليم لبعض الاتفاقيات الرئيسية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها الدولة القائمة بالإدارة وهي تشمل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٤٨ - وفي تقرير قدمته إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب بموجب المادة ١٩ من الاتفاقية، في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٨، أدلت الدولة القائمة بالإدارة بالبيانات التالية بالنسبة لأنغيلا:

"١٦٩ - تواصل حكومة أنغيلا سعيها في جميع الأوقات لضمان التقيد بمتطلبات الاتفاقية بدقة.

..."

"١٧٤ - وبالإشارة إلى مسألة العقوبة البدنية القضاائية، يمكن الإبلاغ بأن مشروع قانون عُرض على نواب المجلس لأنغيلا لإلغاء السلطة بالأمر بهذه العقوبة وكذلك العقوبة البدنية للجرائم التي تؤدي إلى السجن ...

"١٧٥ - ولا يزال قانون التعليم لعام ١٩٩٣، الذي لا توجد في الوقت الحاضر خطط لتعديله في هذا الصدد، ينص على إنزال العقوبة البدنية في المدارس ولكن، وعندما لا تعتبر أية عقوبة أخرى مناسبة أو فعّالة، ولا يتم توقيعها إلا من جانب مدير المدرسة أو نائبه أو أي مُعلّم يعينه المدير لهذا الغرض، وبأسلوب ينسجم مع المبادئ التوجيهية التي يصدرها تحريرياً رئيس جهاز التعليم". وينص القانون بصراحة على أنه "ينبغي لدى إنفاذ النظام في المدارس العامة والمدارس الخاصة المعانة عدم إنزال عقوبة مهينة أو ضارة"^(١٥).

٤٩ - أما قضايا حقوق الإنسان في أقاليم ما وراء البحار فقد تصدت لها الدولة القائمة بالإدارة في الكتاب الأبيض المذكور أعلاه (انظر الفقرة ٦ أعلاه). وبالنسبة لإمكانية إدخال إصلاح للتشريع الحالي الذي يحظر الأفعال اللوطية، فقد أبدى الوزير الأول لأنغيلا معارضته لتقديم مشروع قانون في هذا الصدد في مجلس النواب لأنغيلا"^(١٦).

خامسا - المشاركة في المنظمات الدولية

٥٠ - تتعاون حكومة أنغيلا بصورة مباشرة مع حكومات منطقة البحر الكاريبي الأخرى. كما تشارك في المؤتمرات والمشاريع الإقليمية التي تنظمها الحكومات والمنظمات والوكالات الإقليمية والدولية. والإقليم

عضو في مصرف التنمية الكاريبي، وجامعة جزر الهند الغربية، والمصرف المركزي لمنطقة شرق الكاريبي، وهو يتمتع بمركز المراقب في منظمة دول شرق البحر الكاريبي. كما أنه ممثّل في الاجتماعات السنوية للمجموعة الكاريبية للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية التي يراها البنك الدولي.

سادسا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٥١ - وفقا لتقارير صحفية، قال الوزير الأول لأنغيلا إن الوضع الدستوري الراهن لأنغيلا لا يوفر حكما ذاتيا كافيا للجزيرة، وإن وضعها دستوريا أكثر تقدما مثل الوضع الدستوري لبرمودا هو أكثر مناسبة (انظر (A/AC.109/1999/3)^(٩).

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٢ - ترد فيما يلي التوصيات الرئيسية للدولة القائمة بالإدارة المتضمنة في الكتاب الأبيض (انظر الفقرة ٦ أعلاه):

(أ) يطلق على الأقاليم في المستقبل اسم أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار واختصارا أقاليم ما وراء البحار؛

(ب) تمنح فرصة الحصول على الجنسية البريطانية (ومن ثم حق الإقامة) لسكان أقاليم ما وراء البحار الذين لم يسبق لهم الحصول عليها والذين يستوفون شروطا محددة؛

(ج) يحق لمن لا يرغبون في الحصول عليها الاحتفاظ بوضعهم كمواطنين من أقاليم تابعة لبريطانيا؛

(د) لا يشمل منح فرصة الحصول على الجنسية مواطني بريطانيا فيما وراء البحار، كما لا يشمل الأشخاص الذين يحملون جنسية الأقاليم التابعة لبريطانيا بسبب ارتباطهم بالإقليم البريطاني في المحيط الهندي أو بالتواعد الواقعة تحت السيطرة البريطانية في قبرص؛

(هـ) لا يشترط لمنح فرصة الحصول على الجنسية أن يكون على أساس المعاملة بالمثل (فيما يتعلق بحق الإقامة). فلم يتضمن الكتاب الأبيض أي ارتباط اشتراطي بين منح فرصة الحصول على الجنسية والالتزامات الأخرى الواردة في الكتاب؛

- (و) تشمل الترتيبات الإدارية والتمثيلية ما يلي:
- ١' تقام في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث وإدارة التنمية الدولية هياكل موازية للهيكل القائمة في أقاليم ما وراء البحار؛
- ٢' تُعيّن البارونة سيمونز وزيرة مسؤولية عن أقاليم ما وراء البحار؛
- ٣' ينشأ مجلس استشاري لأقاليم ما وراء البحار، يضم الوزراء البريطانيين والوزراء الأول في أقاليم ما وراء البحار أو نظراءهم؛
- ٤' يعين سكرتير أول في مكتب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الاتحاد الأوروبي ليكون حلقة الاتصال بين أقاليم ما وراء البحار والاتحاد الأوروبي؛
- (ز) فيما يختص بسلامة الحكم يتم وضع تشريعات تتعلق بالآتي:
- ١' تحسين الرقابة على أداء مؤسسات الخدمات المالية في أقاليم ما وراء البحار للوفاء بالمعايير المقبولة دولياً ومكافحة الجريمة المالية وإساءة استخدام نظم الرقابة؛
- ٢' اتخاذ تدابير لتعزيز التعاون مع أجهزة الرقابة الدولية ومع القائمين على تطبيق القوانين الدولية لغرض تبادل المعلومات وتحسين الرقابة على مستوى العالم؛
- ٣' تحسين إجراءات مكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم المتصلة بها؛
- ٤' إصلاح التشريعات المحلية في بعض الأقاليم لتتماشى مع المعايير الخاصة بحقوق الإنسان المطبقة في المملكة المتحدة فيما يخص عقوبة الإعدام والممارسات الجنسية بالتراضي بين أفراد الجنس الواحد. وفي حالة عدم اتخاذ إجراءات على المستوى المحلي، تقوم حكومة صاحبة الجلالة بإنفاذ التغييرات اللازمة؛
- (ح) تشمل إجراءات التنمية المستدامة ما يلي:
- ١' الشراكة بين حكومة صاحبة الجلالة وأقاليم ما وراء البحار لتشجيع النمو الاقتصادي والاكتفاء الذاتي؛
- ٢' التأكيد على منح احتياجات المساعدة المعقولة لأقاليم ما وراء البحار أولوية في البرامج الإنمائية؛

- ٣' الاستمرار في تقديم الدعم لميزانية مونتسيرات وسانت هيلانة؛
- ٤' تعزيز الإجراءات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستدانة في أقاليم ما وراء البحار؛
- ٥' تعزيز السياسات والتشريعات والمعايير من أجل حماية وإدارة البيئة الطبيعية الغنية في الأقاليم؛
- ٦' زيادة التمويل (١.٥ مليون جنيه استرليني خلال ثلاث سنوات) للمساعدة في وضع البرامج البيئية وتنفيذها؛
- ٧' الاتفاق على ميثاق بيئي بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار؛
- ٨' تقديم الدعم التقني والتدريب والمشاريع التعاونية لبناء القدرات المحلية اللازمة لإدارة البيئة ورصدها.

جيم - نظر الجمعية العامة في المسألة

٥٣ - في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٦٧/٥٣ باء، وهو قرار موحد بشأن ١١ إقليمًا لا تتمتع بالحكم الذاتي، وقد كُرس القسم الثاني منه لأنغويلا بصفة خاصة.

الحواشي

(١) استُمدت المعلومات الواردة في هذه الورقة من تقارير منشورة ومن معلومات أحالتها إلى الأمين العام حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩. والحقائق والأرقام المقدمة في ورقة العمل هي آخر معلومات متاحة.

(٢) الكتاب الأبيض للمملكة المتحدة المعنون "Partnership for Progress and Prosperity" (الشراكة من أجل التقدم والازدهار)، آذار/مارس ١٩٩٩.

(٣) انظر تقرير البعثة الزائرة لعام ١٩٨٤، A/AC.109/799، الفقرات ١٩-٢٧.

(٤) "Overseas Territories Review", Caribbean Information Services, April 1999.

الحواشي (تابع)

(٥) يستعمل دولار منطقة شرق الكاريبي في أنغيلا وأنتيغوا وبربودا ودومينيكا وسانت فنسنت وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وغرينادا ومونتسيرات؛ ويصرف حالياً بحوالي ٢,٧ من دولارات منطقة شرق الكاريبي لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة.

(٦) ميزانية عام ١٩٩٩ لحكومة أنغيلا.

(٧) وحدة معلومات صحيفة الإيكونومست، وكالة أنباء EIV، ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩.

(٨) وحدة معلومات صحيفة الإيكونومست، وكالة أنباء EIV، ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩؛ صحيفة The Light، العدد ٢٧٩.

(٩) صحيفة The Light، العدد ٢٧٩.

(١٠) 1998 Caribbean Basin Profile, Anguilla, p. 2

(١١) "Environmental Update, February 1999", Beal Aerospace, Inc., Web site, www.bealaerospace.com

(١٢) M2 Communications, 11 March 1999; and Anguilla National Trust Web site, web.ai/ant

(١٣) 1998 Caribbean Basin Profile, Anguilla, p. 3

(١٤) صحيفة The Light (Anguilla)، العدد ٢٩٢؛ CEDERA web site, www.cdera.org

(١٥) CAT/C/44/Add.1

(١٦) صحيفة The Light (Anguilla)، العدد ٢٨٩.

(١٧) مجلة Caribbean Insight، عدد حزيران/يونيه ١٩٩٨.

— — — — —